

تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة الصناعات الكهربائية حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة حول متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة الصناعات الكهربائية (شركة مساهمة سعودية)

لقد تم تكليفنا من قبل إدارة شركة الصناعات الكهربائية ("الشركة") لإعداد تقرير عن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات والذي يتكون من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً للتفصيل الوارد أدناه ("الموضوع محل التأكيد") ووفقاً لبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل أنه استناداً إلى العمل الذي قمنا به والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالبيان المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("البيان") والمعد وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكهربائية ("الشركة")، يتكون البيان من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.

مسؤولية شركة الصناعات الكهربائية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد (أي الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد بصورة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

مسؤولية شركة الصناعات الكهربائية (بتع)

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد والتأكد من أن الشركة ملتزمة بالأنظمة واللوائح التي تنطبق على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن التأكد من أنه قد تم تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بشكل صحيح، وأنه قد تم تحديث الأنظمة بشكل صحيح، وأن أي تغييرات في الإبلاغ تشمل جميع وحدات العمل المهمة.

مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)، الذي يقتضي من الشركة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تعتمد على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، وليس بغرض إبداء استنتاج حول فاعلية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتُعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناء عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقوم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقوم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ والذي يتضمن المعاملات والعقود المنفذة التي يكون لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملات والعقود ذات العلاقة؛
- على أساس العينة، الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات والعقود المذكورة في تبليغ رئيس مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في التبليغ مطابقة، حسب مقتضى الحال، لمبالغ المعاملات الواردة في الإيضاح (٣٣) من القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

الاستنتاج

تم التوصل إلى استنتاجنا على أساس الأمور المبينة في هذا التقرير ورهنأً بها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد أن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

القيد على استخدام تقريرنا

لا يجب اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو أن يتم الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. إن حصول أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد عليه (أو أي جزء منه) سيكون على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي إلتزام تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة عن عملنا، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية




عبدالعزیز عبد اللہ النعیم
رقم الترخيص: ٣٩٤

الخبر، في ١٠ أبريل ٢٠٢٣م
الموافق: ١٩ رمضان ١٤٤٤هـ



شركة الصناعات الكهربائية
ELECTRICAL INDUSTRIES CO.

10/4/2023

المحترمين

السادة / مساهمي شركة الصناعات الكهربائية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

تبليغ عن الأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها مع شركة الصناعات الكهربائية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

بالإشارة الى متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات، والتي تنص على " لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الاعمال التي تتم لحساب الشركة إلا بترخيص من الجمعية العامة للشركة، ووفقاً للضوابط التي تضعها الجهة المختصة.

وعليه نود إبلاغكم بالأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، والتي تسعى الشركة للحصول على ترخيص من الجمعية العامة عليها، وهي موضحة على النحو التالي:

الطرف ذوي العلاقة	العضو صاحب المصلحة	طبيعة الأعمال	مدة العمل	شروط العمل	قيمة الأعمال خلال ٢٠٢٢ م
شركة علي زيد القرشي وشركاه للخدمات الكهربائية	الأستاذ/ يوسف علي القرشي الأستاذ/ فيصل صالح القرشي	عقود بيع منتجات	سنة	بدون شروط تفضيلية	٣٢٠,٦٣٩ ريال
شركة ولاء للتأمين التعاوني	الأستاذ/ جميل عبد الله الملحم	بوليصة تأمين	سنة	بدون شروط تفضيلية	٢٨٦,٨١٠ ريال
شركة علي زيد القرشي وشركاه للخدمات الكهربائية	الأستاذ/ يوسف علي القرشي الأستاذ/ فيصل صالح القرشي	عقود شراء منتجات	سنة	بدون شروط تفضيلية	٦١٦,١٢٤ ريال

محمود بن محمد الطوخي
نائب رئيس المجلس

فهد بن سعد التويجري
عضو المجلس

جميل بن عبد الله الملحم
عضو المجلس

سظام بن عبد العزيز الزامل
عضو المجلس

يوسف بن علي القرشي
رئيس المجلس

فيصل بن صالح القرشي
عضو المجلس

بدر بن براهيم المتويع
عضو المجلس

طارق بن محمد الطحيني
العضو المنتدب



شركة الصناعات الكهربائية
ELECTRICAL INDUSTRIES CO.

وصف عن الشركة التي يمارس فيها العضو نشاط منافس

اسم الشركة	اسم العضو	طبيعة العلاقة	نشاط الشركة المنافسة	الكيان القانوني
شركة القريشي للخدمات الكهربائية	يوسف بن علي القريشي	عضو مجلس إدارة في الشركة القابضة (شركة على زيد القريشي واخوانه).	التجارة في لوحات المفاتيح والمحولات الكهربائية	ذات مسؤولية محدودة



شركة الصناعات الكهربائية
ELECTRICAL INDUSTRIES CO.

وصف عن الشركة التي يمارس فيها العضو نشاط منافس

اسم الشركة	اسم العضو	طبيعة العلاقة	نشاط الشركة المنافسة	الكيان القانوني
شركة القريشي للخدمات الكهربائية	فيصل بن صالح القريشي	عضو مجلس إدارة في الشركة القابضة (شركة على زيد القريشي واخوانه)	التجارة في لوحات المفاتيح والمحولات الكهربائية	ذات مسؤولية محدودة